

ماذا نعرف عن جهود التعافي بعد الحرب حتى الآن؟

السياسات المسوحات

التعويضات رفع الأنقاض

تمويل الإعمار النزوح

مبادرات دعم العودة

01	المقدمة	3
02	السياسات	4
03	المسوحات	10
04	التعويضات	3
05	رفع الأنقاض	3
06	تمويل الإعمار	3
07	النزوح	3
08	مبادرات دعم العودة	3

الملخص الدوري لإعادة الإعمار والتعافي
من إنتاج «استديو أشغال عامة» بالتعاون مع «مبادرة غربال»

بحث وكتابة: ريان علاء الدين ويارا عبد الخالق

إشراف: عبير سقسوق

تصميم: أسماء الغراوي

المقدمة

على الرغم من حجم الدمار الذي خلفته ولا تزال تخلفه الحرب الإسرائيلية على لبنان، وما يطرحه من أسئلة ملحة حول مصير المنازل والأحياء المهتمة والقرى المحمية ومستقبل سكّانها، لا تزال إعادة الإعمار تُطرح بوصفها قضية مؤجلة، ومرهونة بالشروط السياسية والأمنية ومصادر التمويل الخارجي. وفي ظلّ هذا الواقع، يغيب النقاش العام والجدي حول كيفية إعادة الإعمار، والجهات المسؤولة عنه، والأولويات التي ينبغي أن تحكمه، ودور المجتمعات المتضررة في تحديد مساراته. إلا أنّ تأجيل هذا النقاش لا يعني أنّ مسار التعافي وإعادة الإعمار لم يبدأ، بل إنّ القرارات والسياسات والتدخلات التي تتخذ اليوم، أو التي يجري الامتناع عن اتخاذها، تؤثر فعلياً في مستقبل المناطق المتضررة وإمكانيات عودة سكّانها واستعادة حياتهم.

فإعادة الإعمار لا تقتصر على إعادة بناء المنازل والبنى التحتية المدمرة، بل هي مسار سياسي واجتماعي واقتصادي متكامل، يبدأ من الاستجابة لحاجات النازحين والمتضررين، وتأمين مقومات العودة، ويمتدّ إلى توثيق الخسائر، وجبر الضرر، واستعادة سبل العيش والنسيج الاجتماعي. كما أنّها ليست عملية تقنية أو هندسية محايدة، بل ترتبط بخيارات تتعلق بتوزيع الموارد، وتحديد الأولويات، والعدالة في السكن والأرض والمدينة. وقد أظهرت تجارب الإعمار السابقة في لبنان كيف يمكن لهذه العملية أن تعيد إنتاج اللامساواة القائمة، أو أن تؤدي إلى أشكال جديدة من الإقصاء والتهجير، ما يجعل من الضروري متابعة مسارها ومساءلة السياسات والجهات الفاعلة فيه، والدفاع عن مقاربات أكثر عدالة وشفافية، تقوم على مشاركة المجتمعات المتضررة واحتياجاتها الفعلية.

وانطلاقاً من هذا الفهم لإعادة الإعمار بوصفها مساراً ومعركة راهنة على المعنى، بدأ «استديو أشغال عامة»، منذ إعلان وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني 2024، برصد التدخلات الرسمية بشأن التعافي وإعادة الإعمار. ويهدف هذا العمل إلى المسائلة، والتمييز بين الخطط والوعود والمبادرات المعلنة وما يُنفَّذ فعلياً على الأرض، والكشف عن الثغرات التي لا تزال من دون استجابة أو تصوّر. وذلك بهدف دعم النقاش العام والمشاركة المجتمعية في قضايا التعافي وإعادة الإعمار.

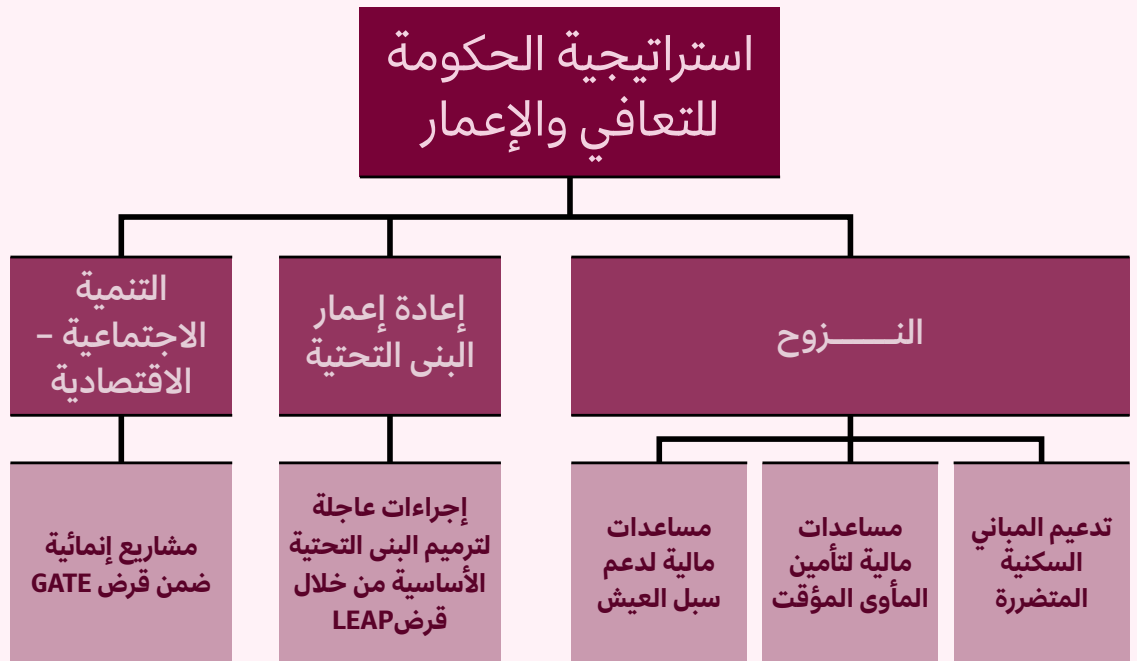
وفي سياق هذا الرصد المستمرّ، يأتي هذا الملخص السابع من سلسلة تقارير «ماذا نعرف عن جهود التعافي بعد الحرب حتى الآن؟» ليعرض آخر مستجدّات الرصد - بالتعاون مع مبادرة غربال - من خلال سبعة محاور رئيسية: سياسات إعادة الإعمار، والمسوحات، وآليات التعويضات، ورفع الأنقاض، وتمويل الإعمار، والنزوح، ومبادرات دعم العودة.

السياسات

شو صار بالسنتين يللي مرقوا؟

منذ وقف إطلاق النار الأول في 27 تشرين الثاني 2024 وحتى اليوم، لم تتحرك السلطات المعنية بالشكل الكافي لإرساء مقاربة شاملة وخطة لإعادة الإعمار والتعافي. وكان كل ما شهدناه هو صدور قانون في 30 حزيران 2025، متعلق بالإعفاءات الضريبية والرسوم وتعليق المهل الضريبية ومعالجة أوضاع العقارات المتضررة، بالإضافة إلى مناقشة استراتيجية الحكومة للتعافي والإعمار، والآلية المقترحة لتقييم الأضرار وتحديد التعويضات.

وتعكس هذه التدابير استجابة غير مكتملة لملف إعادة الإعمار والتعافي. فالقانون رقم 2025/22، الذي أقره مجلس النواب في 30 حزيران 2025، شكل خطوة محدودة نحو معالجة بعض آثار الحرب؛ إذ تناول إعفاءات ضريبية وتدابير مرتبطة بالعقارات المتضررة وإعادة بنائها، لكنه لم يوفّر إطاراً متكاملًا، ولم يربط هذه التدابير برؤية أشمل لمعالجة الأضرار العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. أما خطة اللجنة الوزارية للتعافي وإعادة الإعمار، التي بدأت ملامحها تتبلور لا سيما في اجتماع اللجنة في 25 آب 2025، فقد قامت على ثلاثة مسارات هي النزوح والإسكان، وإعادة إعمار البنى التحتية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إلا أنّ الخطة بقيت غير مكتملة، إذ ركّزت على تدخّلات قصيرة الأمد، واعتمدت بصورة أساسية على التمويل الخارجي، دون أن تضع مقاربة لمعالجة الأضرار البيئية، كما أنها تغيب تماماً قضية القرى الحدودية. كذلك، تستثني السلطات المحلية والمتضررين من عضوية اللجنة، ولا تنشر محاضر اجتماعاتها ومقرراتها بشكل دوري وشفاف. أما آلية تقييم الأضرار وتحديد التعويضات، فلم تكن الحكومة قد استكملت إقرارها أو رصد التمويل اللازم لها، ما أبقاها منفصلة عن استراتيجية متكاملة وواضحة لصرف المساعدات.



شو صار مؤخراً؟

من أبرز التطورات التي سبقت تصاعد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية، إقرار الحكومة في 30 كانون الثاني 2026 «الإطار المرجعي لتحديد منهجية وآليات التدخل ضمن مسار إعادة الإعمار». ويهدف الإطار إلى تحديد أولويات التدخل الحكومي وآليات تقييم الأضرار وتحديد المساعدات ودفعها. ينص الإطار على إطلاق رزمة أولى لترميم المباني التي تحتاج إلى تدعيم إنشائي، بالتوازي مع استكمال مسح الأضرار وتدقيقها، وترتيب التدخلات بحسب حجم الأضرار والتمويل المتاح. وفي تعليق سابق لنا على الإطار أشرنا إلى أنه يطرح إشكاليات تتعلق باختزال الإعمار إلى معالجة الأضرار المادية للمباني وتحديد التعويضات، من دون إعطاء أهمية كافية للنسيج العمراني والاجتماعي والبيئي والاقتصادي الذي يجعل المناطق المتضررة قابلة للحياة. كما أنه يغيب قضية القرى الحدودية، عبر اختزالها بمجرد بدلات إيواء للنازحين من المنطقة. بالتالي، يبقى الإطار محدوداً ما لم يدمج ضمن رؤية أشمل للتعافي، وحتى في محدوديته، لم يتم حتى الآن البدء في تطبيقه.

أما فيما يتعلق بإعادة تأهيل البنية التحتية، كشف رئيس مجلس الإنماء والإعمار عن إعداداته بتكليف من الحكومة برنامجاً لإعادة تأهيل البنية التحتية والخدمات العامة، بتكلفة تقديرية تبلغ نحو مليار دولار، ضمن إطار مشروع المساعدة الطارئة للبنان (LEAP). وقد أوضح أن خطة الحكومة اللبنانية تركز على ثلاثة محاور رئيسية تشمل توفير الإغاثة العاجلة للنازحين والمتضررين، ودعم المؤسسات والمزارعين والتعاونيات الزراعية. وفي 23 نيسان 2026، وافق مجلس الوزراء على اقتراحات وزارة الأشغال العامة والنقل المتعلقة بخطة طارئة وشاملة لتأهيل الطرقات المتضررة وفتحها وصيانتها، وإعادة إنشاء الجسور المهتمة. إلا أن حجم التمويل المرصود يبقى غير واضح، وكذلك الأمر بالنسبة للجدول الزمني للتنفيذ.

وفي الضاحية الجنوبية لبيروت، أعلن اتحاد البلديات في 28 آب أن القطاع الاقتصادي والصناعي سيكون جزءاً أساسياً من الخطة الاستراتيجية الجاري إعدادها للمنطقة، مشدداً على أهمية بناء قاعدة بيانات دقيقة وتعزيز الشراكة مع أصحاب القطاعات المعنية. وهو ما يطرح مقارنةً بديلةً لا تقتصر إعادة تأهيل البنية التحتية فيها على إصلاح الأضرار المادية.

في القطاع الزراعي، أكدت وزارة الزراعة العمل على خطة لإعادة تأهيل القطاع، مع إيلاء المشاتل اهتماماً خاصاً لدورها في إعادة التشجير واستصلاح الأراضي وتأهيل البساتين المتضررة، بما يدعم الإنتاج الزراعي والاقتصاد الريفي.

أما على المستوى البيئي، فأشارت وزيرة البيئة إلى إدراج مساهمة مالية، بدعم من لجنة المال والموازنة النيابية، ضمن موازنة الوزارة لتنفيذ تدخلات بيئية في عدد من البلدات الأكثر تضرراً، شرط أن تسمح الظروف الأمنية والميدانية بالوصول إليها، وهي مساهمة تبقى محدودة وغير شاملة، أمام حجم الاحتياجات البيئية. كما تبقى استعادة الأراضي والغطاء النباتي والنظم البيئية المتضررة جزءاً أساسياً من التعافي، لا سيما في المناطق التي يعتمد فيها السكان على الزراعة والأرض كمصدر للرزق وشرط للاستقرار والعودة.

على صعيد التراث الثقافي، ناقشت الهيئة النيابية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة، بحضور وزير الثقافة وممثلين عن جهات رسمية ودولية وبلديات وهيئات ثقافية ودينية، الأضرار التي طالت المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات والأرشيف ودور العبادة والمنازل والأحياء والأسواق التراثية، إلى جانب سبل حمايتها والتعافي. وعرضت وزارة الثقافة الإجراءات القانونية والدبلوماسية التي اتخذتها بالتعاون مع اليونسكو.

وفي تطور متّصل، أدرجت لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو قلاع جبل عامل الخمس، وهي الشقيف وتبنين ودوية ودير كيفا وشمع، على قائمة التراث العالمي المهدّد بالخطر. إلا أن تحويل هذه الخطوات إلى مسار فعلي لحماية التراث يتطلب تحديد آليات واضحة للتدخل وتوفير التمويل اللازم، ضمن مقاربة لا تقتصر على ترميم المعالم الأثرية، بل تشمل أيضاً الأحياء والأسواق التاريخية والأنسجة العمرانية التي تحمل ذاكرة المجتمعات المحلية وهويتها.

شو الإشكالية؟

على الرغم من تكرار خطاب التزام الحكومة بإعادة الإعمار والتعافي بعد العدوان الإسرائيلي، وبالرغم من صدور الإطار المرجعي، تظل الجهود الرسمية في مسار التعافي والإعمار متأخرة، محدودة، مجتزأة، ومبعثرة. وهو ما يبيّن محدودية المقاربة الرسمية وغياب رؤية شاملة وفعّالة وطويلة المدى، في تقاعص واستسلام كامل لسردية عجز الدولة عن القيام بدورها.

ونفتقر اليوم لمسار متكامل يربط بين التدابير التي اتّخذت أو أعلن عنها، ويحدد أولويات التعافي، ومسؤوليات الجهات المعنية، وآليات التنسيق بينها، ومصادر التمويل وآليات التنفيذ والمتابعة. فعلى الرغم من بعض المبادرات القطاعية فإنها لا تزال متفرقة، وليس واضحاً كيف ستدمج ضمن خطة وطنية.

كذلك، لا يمكن اختزال التعافي في ترميم المساكن وإصلاح البنى التحتية وصرف التعويضات، بل يتطلب استعادة المقوّمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

اللازمة للحياة، بما يشمل دعم المزارعين واستعادة سبل العيش، وحماية الموارد الطبيعية، وصون الذاكرة الجماعية والتراث الثقافي. ويقتضي ذلك إشراك السكان المتضررين في تحديد الأولويات، بما يضمن استجابة التعافي لحاجاتهم المتنوعة وعدم اقتصره على معالجة الأضرار المادية المباشرة.

وعليه، لا يتمثل التحدي في إعلان خطط إضافية أو إطلاق تدخّلات منفصلة، بل في ضمان أن تفضي الجهود القائمة إلى تعافٍ فعلي يعيد مقوّمات الحياة في المناطق المتضررة، ويتيح لسكانها العودة والاستقرار واستعادة سبل عيشهم. فإعادة الإعمار لا تقتصر على إصلاح ما تضرر، بل تشمل استعادة هذه المناطق بوصفها أماكن للسكن والإنتاج والحياة الجماعية.

المسوحات

شو صار بالسنتين يللي مرقوا؟

بعد انطلاق أعمال مسح الأضرار من قبل المؤسسات الرسمية في كانون الثاني 2025، تواصلت جهود المسح والتوثيق خلال أشهر حزيران وتموز وآب 2026، وفق توزيع جغرافي ومؤسسي قسّم المهام بين الجهات المعنية. فقد تولّى **مجلس الجنوب** مسح الأضرار في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، فيما أنيطت **بالهيئة العليا للإغاثة** مهمة مسح الأضرار في مناطق جبل لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت وبعبك والشمال، على أن يتولّى **مكتب خبيب وعلمي** تدقيق نتائج المسح. أما **وزارة الزراعة**، فتولّت متابعة مسح الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي. وبالتوازي مع هذه الجهود الرسمية، نفّذت **مؤسسة جهاد البناء** أعمال مسح وتوثيق للأضرار، كما أجرى **اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية** عمليات مسح في نطاقه الجغرافي. ورغم تعدّد الجهات المشاركة واستمرار أعمال التوثيق، لا تزال الاعتداءات المتواصلة وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق تحولان دون استكمال حصر الأضرار بصورة شاملة.

شو صار مؤخرًا؟

وفيما يتعلّق بآخر المستجدّات، على صعيد مسوحات مجلس الجنوب، فقد أكّد **رئيس المجلس** في تموز، أن أعمال مسح الأضرار بدأت فور تثبيت وقف إطلاق النار، وشملت المناطق التي أصبح الوصول إليها آمنًا، فيما تعدّر إجراء **الكشوفات في المناطق الخطرة أو التي لا تزال تشهد وجودًا للاحتلال**. وقد أعطيت الأولوية للمنازل المهذّمة بالكامل، بهدف إتاحة المجال أمام الجهات المعنية للمباشرة بإزالة الردم بالتوازي مع أعمال الكشف.

وأجرى مجلس الجنوب خلال تموز وآب عددًا من **الاتفاقات الرضائية مع مهندسين ومعاوني مهندسين**، بهدف الاستعانة بخبراتهم في إجراء **الكشوفات الفنية** على الوحدات السكنية وغير السكنية المهذّمة والمتضرّرة. وشملت هذه الاتفاقات معاونة المهندسين في الكشف على أضرار المباني، وإدخال المعلومات إلكترونياً، وإعداد الملفات وتنظيمها إدارياً، إلى جانب تنظيم **الكشوفات الفنية** وإعداد الملفات والأعمال الإدارية المتعلقة بالشهداء والجرحى. وتأتي هذه الاستعانة - كما صرّح المجلس - نتيجة تجاوز حجم أعمال الكشف والمهام الإدارية قدرة العاملين لديه.

أما في الضاحية الجنوبية لبيروت، فقد أعلن **رئيس اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية** في تموز عن نتائج المسوحات التي قام بها الاتحاد: 82 مبنى مدمّرًا بالكامل، 55 مبنى يحتاج إلى هدم جزئي، و61 مبنى بحاجة إلى ترميم إنشائي. كما لفت إلى وجود 22 مبنى مهذّداً بالانهيار ويشكّل خطرًا داهمًا، مقدّرًا الكلفة

الإجمالية لتدعيمها بنحو مليوني دولار، ومشيرًا إلى رفع تقرير هندسي مفصّل بشأنها إلى رئاسة الحكومة.

وعلى صعيد توثيق الأضرار التي لحقت بالمواقع الأثرية، عملت [وزارة الثقافة](#) و[المديرية العامة للآثار](#) بالتعاون مع نحو 30 حارسًا في مدينة صور، على توثيق الأضرار طوال الأشهر الماضية، من خلال الكشوفات الميدانية والصور الجوية وروايات السكان، تمهيدًا لمرحلة إعادة الإعمار.

وبالتوازي مع المسوحات الرسمية، [بحسب نازحين](#)، استمرّت خلال آب جهود جمع البيانات من قبل الجهات المعنية بملف التعويضات في «حزب الله»، من خلال التواصل مع المواطنين وجمع المعلومات المتعلقة بالنازحين وحجم الأضرار التي تكبّدوها.

شو الإشكالية؟

في المحصّلة، وبعد مرور أكثر من عام ونصف على انطلاق أعمال المسح، لا تزال الجهود متفرّقة وغير مكتملة، في ظل تعدّد الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تتولّى إجراء الكشوفات وتوثيق الأضرار، وغياب إطار مؤسّساتي موحد يضمن التنسيق بينها وتوحيد منهجيات المسح والبيانات الناتجة عنها. وي طرح هذا التشبّث إشكالية تتعلّق بإمكانية تكوين صورة شاملة ودقيقة لحجم الأضرار والخسائر، وتفادي ازدواجية المسوحات أو إغفال بعض المناطق والفئات المتضرّرة. من هنا، تبرز الحاجة إلى اعتماد مرجعية رسمية مركزية، مثل إدارة الإحصاء المركزي، تتولّى منذ الآن توحيد البيانات والمعايير المعتمدة، وتنسيق جهود الجهات المختلفة ضمن قاعدة بيانات وطنية مشتركة، يمكن البناء عليها في تحديد أولويات التعافي وإعادة الإعمار. كما تطرح الاستعانة بمهندسين لإجراء الكشوفات وتدقيقها تساؤلات حول المعايير المعتمدة، وآليات التعاقد والرقابة، ومدى توحيد منهجيات التقييم وضمان شفافية النتائج وإمكانية مراجعتها.

كذلك، لا يزال الجزء الأكبر من جهود المسح يتركّز على الأضرار المادية التي لحقت بالمباني والوحدات السكنية، رغم بعض المبادرات القطاعية، ولا سيما في مجالي الزراعة والثقافة. إلا أن هذه الجهود لا تندرج ضمن مقاربة شاملة ومتعدّدة القطاعات لحصر الخسائر، بما يشمل الأضرار البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على سبل العيش والأنشطة الإنتاجية والخدمات العامة والنسيج الاجتماعي في المناطق المتضرّرة.

وتبرز ثغرة أساسية أخرى في التغطية الجغرافية للمسوحات، إذ تتركز الكشوفات الميدانية في المناطق التي أصبح الوصول إليها ممكناً وآمناً نسبياً، فيما يتعدّر استكمالها في المناطق التي لا تزال تشهد اعتداءات إسرائيلية أو وجوداً للاحتلال الإسرائيلي. ولا ينبغي أن يؤدّي تعدّر الوصول إلى هذه المناطق إلى استبعادها من عمليات حصر الأضرار، بل يستدعي تطوير آليات بديلة لتوثيق الخسائر، سواء من خلال المطالبة بتأمين وصول الجهات الرسمية لإجراء الكشوفات، أو إنشاء مسار منظم يتيح للسكان والمالكين والمتضرّرين الإبلاغ المباشر عن الأضرار، وإرفاق المستندات والصور والمعلومات المتاحة، على أن تخضع لاحقاً للتحقق والتدقيق من قبل الجهات المختصة.

ممارسة جيدة في هذا السياق

أصدر وزير الزراعة نزار هاني مذكرة إدارية تتضمن تدابير استثنائية لتسهيل تسجيل المزارعين في سجل المزارعين، ولا سيما في القرى التي لم تُستكمل فيها بعد أعمال المسح العقاري (غير الممسوحة)، وتحديد الملكيات والعقارات رسمياً، وتبسيط استكمال المستندات المطلوبة للتسجيل. وبموجب المذكرة، يُعتمد في القرى غير الممسوحة إفادة علم وخبر موقّعة من مختار البلدة ومصدّقة من البلدية بتاريخ حديث لا يتجاوز ثلاثة أشهر، إضافة إلى خريطة العقار الموقّعة من أصحاب العقارات المجاورة، مع تحديد مساحة العقار بوضوح.

يسهّل سجل المزارعين ضمان التوزيع العادل للمساعدات العينية والتعويضات والخدمات للمزارعين، وتساهم هذه المبادرة، رغم محدوديتها، في بناء قاعدة بيانات وطنية. يشكّل ذلك نموذجاً يمكن البناء عليه لتطوير آليات أكثر تشاركية في توثيق الأضرار، من خلال إشراك المتضرّرين أنفسهم في عملية جمع البيانات في المناطق التي لا يمكن إجراء مسوحات ميدانية فيها. ويمكن توسيع هذه المقاربة لتشمل أنواعاً أخرى من الأضرار في قطاعات مختلفة، بما يساهم في توسيع نطاق التوثيق ليشمل الفئات والمناطق التي لم تصل إليها المسوحات الميدانية.

التعويضات

شو صار بالسنتين يللي مرقوا؟

عام 2025، [اقترح مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة آلية تحديد التعويضات](#)، تضمّنت [10 فقرات تبدأ بالكشف على الأضرار](#)، مروراً بتحديد هوامش الاستفادة من الوحدة سواء كانت مؤجّرة أو مشغولة من صاحبها، وصولاً إلى تفسير طريقة الدفع للترميم وإعادة الإعمار¹. [لكن الحكومة لم تقرّ هذه الآلية](#) ولم ترصد الأموال اللازمة لتنفيذها، وعادت وأقرّت الإطار المرجعي لإعادة الإعمار التي تظهر [مراجعتها](#) أن الدولة لا تزال أسيرة مقاربة غير مكتملة، تقصي الكثير من القطاعات والقضايا المهمة، أبرزها المنطقة الحدودية. ويرتكز الإطار على مقاربة تقنية ضيقة، تختزل المدن والقرى ب «وحدات سكنية» و «أرقام تعويضات» وتجرد الأماكن من معانيها المتعددة.

تحدّد [الآلية المقترحة](#) تعويضات الترميم بما يتراوح بين 10 ملايين و2.5 مليار ليرة لبنانية (بين 100 دولار و20 ألف دولار)، وتعويض الهدم الكلي للوحدة السكنية بـ6 مليارات ليرة (67.4 ألف دولار)، تُصرف على دفعتين، ترتبط الثانية بإثبات إنجاز أعمال إعادة إعمار بقيمة الدفعة الأولى. أما الوحدات غير السكنية، فتُحتسب تعويضاتها بحسب المساحة، بواقع 20 مليون ليرة للمتر المربع، وبسقف 5 مليارات ليرة (56 ألف دولار). وفي حالات الهدم الجزئي، تُحتسب كلفة الجزء المهدوم بحسب المساحة، وتُضاف إليها كلفة ترميم الجزء المتبقي، على ألا يتجاوز مجموع التعويض 4.5 مليارات ليرة (50 ألف دولار).

¹ تقرّر تقسيم المساعدات إلى عدّة أجزاء:

1. للترميم يُدفع مبلغ بحدّ أدنى 112 دولاراً، يصل إلى حدّ أقصى قيمته 28 ألف دولار. تُصرف على شكل دفعة واحدة، بالإضافة إلى مساعدة عن أضرار الأثاث بقيمة 20% من قيمة مساعدة الترميم، تدفع لصاحب الأثاث.

2. للهدم الكلي تصل قيمة المساعدة إلى 67 ألف دولار لكل وحدة سكنية مدمّرة، وتُصرف على دفعتين متساويتين. وتحتسب قيمة المساعدة عن الوحدات غير السكنية بالأمتار بنحو 224 دولاراً للمتر المربع، على أن يكون الحدّ الأقصى للمساعدة هو 56 ألف دولار.

3. للهدم الجزئي تُحتسب كلفة الجزء المهدوم للوحدة السكنية بقيمة 448 دولار للمتر المربع، و224 دولار للوحدة غير السكنية، ثمّ تحتسب كلفة الترميم للجزء المتبقي من الوحدة، بحدّ أقصى يصل إلى 50 ألف دولار.

4. للترميم الإنشائي للمباني التي يزيد ارتفاعها عن 3 طبقات، يُلزم العمل إلى شركات متخصصة بإشراف مكتب استشاري، وتدفع كلفة التنفيذ من قبل مجلس الجنوب أو الهيئة العليا للإغاثة.

5. لترميم الأقسام المشتركة (الدرج، بيت الدرج، المصعد والخزانات)، تُصرف المساعدة لجمعية المالكين بقيمة 168 دولار للمتر المربع، على ألا تتعدّى قيمة المساعدة الإجمالية 56 ألف دولار ويطبّق ذلك أيضاً بالنسبة لترميم الأعمدة، والطوابق المهذّمة، والطوابق السفلية المتضرّرة.

وتلحظ الآلية أيضاً مساعدة للأثاث تعادل 20% من قيمة تعويض الترميم أو إعادة الإعمار، وتغطية كلفة التدعيم الإنشائي والأعمال المتعلقة بالأقسام المشتركة في المباني. كما تتيح صرف تعويض الهدم الكلي للمالك في حال قرّر عدم إعادة البناء على العقار نفسه، وفق شروط محدّدة.

شو صار مؤخراً؟

لم يُترجم [إقرار الحكومة للإطار المرجعي لإعادة الإعمار](#) إلى خطوات عملية. كما لم ينفذ ولم تُلحظ في مشروع موازنة عام 2027 اعتمادات مخصّصة لتعويض من خسر منزله.

أما فينا يتعلّق بالتعويضات والمساعدات الزراعية، أُطلق [برنامج مشترك بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، لدعم الأسر الزراعية المتضرّرة وحماية سبل عيشها](#). ويستهدف البرنامج في مرحلته الأولى 2,000 أسرة من خلال مساعدات نقدية، في ظلّ تضرّر نحو 46,500 هكتار من الأراضي الزراعية، وارتفاع عدد الأشخاص الذين يواجهون انعداماً حاداً في الأمن

الغذائي إلى 1.24 مليون شخص. وتقود وزارة الزراعة تنفيذ البرنامج بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية وهيئة الاستجابة الطارئة.

وفي السياق نفسه، أعلنت الحكومة الإيطالية تخصيص خمسة ملايين يورو لتمويل برنامج «الدعم الطارئ وسبل العيش في القطاع الزراعي والغذائي في المناطق المتأثرة بالنزاع في لبنان»، الذي تنفذه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بإشراف ومتابعة وزارة الزراعة. ويستهدف البرنامج 9,850 أسرة زراعية في محافظات الجنوب والنبطية والبقاع وبعبك الهرمل، من خلال مساعدات نقدية وقسائم زراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج، إضافةً إلى تأمين فرص عمل مؤقتة لنحو 2,200 نازح عبر أنشطة «النقد مقابل العمل».

أمّا على صعيد المساعدات الاجتماعية، فقد أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية إطلاق المرحلة الثانية من برنامج «شبكة الأمان الاجتماعي المستجيبة للصدّات» (SRSN)، بقيمة إجمالية تبلغ 14.3 مليون دولار، تستهدف 128,627 أسرة تضمّ 425,706 مستفيد، بعد إعادة تقييم الأسر المشمولة بالمرحلة الأولى. وتشمل أولويات الاستهداف الأسر النازحة المسجّلة من المناطق التي تعرّضت لغارات كثيفة وتلقّت إشعارات إخلاء، إضافةً إلى سكان القرى الحدودية، مع إعطاء الأولوية للأسر الأكثر هشاشة، ولا سيّما تلك التي تعيلها نساء أو تضمّ أطفالاً أو كباراً في السن أو أشخاصاً من ذوي الإعاقة أو التي ترتفع فيها معدلات الإعالة. ويقتصر البرنامج على الأسر غير المستفيدة من برنامج «أمان»، بهدف ضمان عدالة توزيع الموارد وتجنّب الازدواجية في تقديم المساعدات.

شو الإشكالية؟

رغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على بدء الحرب، لا تزال مسألة التعويضات عالقة، في ظلّ غياب سياسة واضحة تضمن حقوق المتضرّرين وتحدّد آليات تعويضهم بصورة عادلة. فرغم طرح آليات للتعويض وإقرار إطار مرجعي لإعادة الإعمار، لا تزال تساؤلات أساسية قائمة حول التمويل، ومعايير الاستفادة، ونطاق الأضرار المشمولة، ومدى قدرة هذه الإجراءات على إنصاف المتضرّرين.

1. فمن جهة، لم يُترجم إقرار الحكومة للإطار المرجعي لإعادة الإعمار، رغم الثغرات العديدة التي يتضمّنها، إلى سياسة تعويضات واضحة ومموّلة. إذ لم تُلحظ في مشروع موازنة عام 2027 اعتمادات مخصّصة لتعويض من خسر منزله أو عمله أو محصوله ويستمرّ في استنزاف ما تبقى من مدّخراته إن وجدت. بل اقتصر ما ورد فيها على مساعدات وبدلات إيواء ودعم إنشائي. ويعكس ذلك استمرار التعامل مع خسائر المتضرّرين من منطلق المساعدة والإغاثة، بدلاً

من إرساء إطار شامل لتعويض أصحاب المساكن والمنشآت والأراضي المتضررة بشكل يتناسب مع حجم الخسائر، ويحدّد الحقوق والمعايير وآليات الصرف، ويضمن استمراريتها بعيداً عن توقّر التمويل الخارجي أو شروط الجهات المانحة.

2. ومن جهة أخرى، تطرح آليات تحديد التعويضات إشكاليات تتعلّق بنطاق الأضرار المشمولة والفئات القادرة على الاستفادة منها. فاعتماد التعويض على تقدير الضرر اللاحق بكل وحدة على حدة، لا يأخذ في الاعتبار الخسائر التي تطال بلدات وأحياء بكاملها، ولا سيّما في المناطق التي تعرّضت للإبادة المكانية، حيث لم يقتصر الدمار على المباني، بل شمل الأسواق والمرافق والخدمات وشبكات العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ومقوّمات الحياة اليومية.

3. كما يطرح ربط الاستفادة من التعويضات بإجراء الكشوفات الفنية وإثبات الملكية مخاطر إضافية على حقوق المتضرّرين، خصوصاً في البلدات التي يتعدّد الوصول إليها، أو التي فقدت فيها وثائق الملكية والمستندات نتيجة الدمار، فضلاً عن حالات الملكية غير المسجّلة رسمياً. وفي غياب آليات بديلة ومرنة لإثبات الحقوق، قد تصبح الإجراءات المطلوبة للحصول على التعويض عائقاً أمام الفئات الأكثر تضرّراً، بما يهدّد باستبعادها من الاستفادة.

4. لكنّ الإشكالية الأساسية تكمن في اقتصار مقاربة الدولة على التعويض المالي بدلاً من اعتماد مفهوم أشمل لجبر الضرر. فالتعويض عن الخسائر المادية، على أهميّته، لا يكفي لمعالجة آثار الحرب والانتهاكات التي طالت الأفراد والمجتمعات. إذ يشمل جبر الضرر، إلى جانب التعويض المالي، الاعتراف بالأذى والانتهاكات، وردّ الحقوق، وإعادة الاعتبار والكرامة للمتضرّرين، وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي، والاعتراف الرسمي بالانتهاكات وتبعاتها، وإنصاف الضحايا وتخليد ذكراهم.

ولا يمكن فصل جبر الضرر عن الحق في العدالة والمساءلة، بما يتضمّن ضمان الحق في محاسبة إسرائيل على الجرائم التي ترتكبها في لبنان واتخاذ تدابير قانونية تضمن عدم تكرار الانتهاكات. وفي هذا السياق، يأتي [اقتراح قانون الجرائم الدولية، المقدم في حزيران 2026](#)، ليجرّم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وتنظيم ملاحقتها أمام القضاء اللبناني. لكن تقديم الاقتراح لا يشكّل بحدّ ذاته ضماناً للمحاسبة، إذ يبقى إقراره وتطبيقه مرتبطين بمسار تشريعي وقضائي فعلي. وعليه، لا يقتصر جبر الضرر على التعويض عن الخسائر المادية وإعادة بناء ما دُمّر، بل يتطلّب أيضاً توثيق الانتهاكات وإعداد ملفات رسمية لمقاضاة إسرائيل على جرائمها، وعدم التعامل مع المساءلة بوصفها مسألة قابلة للمساومة السياسية.

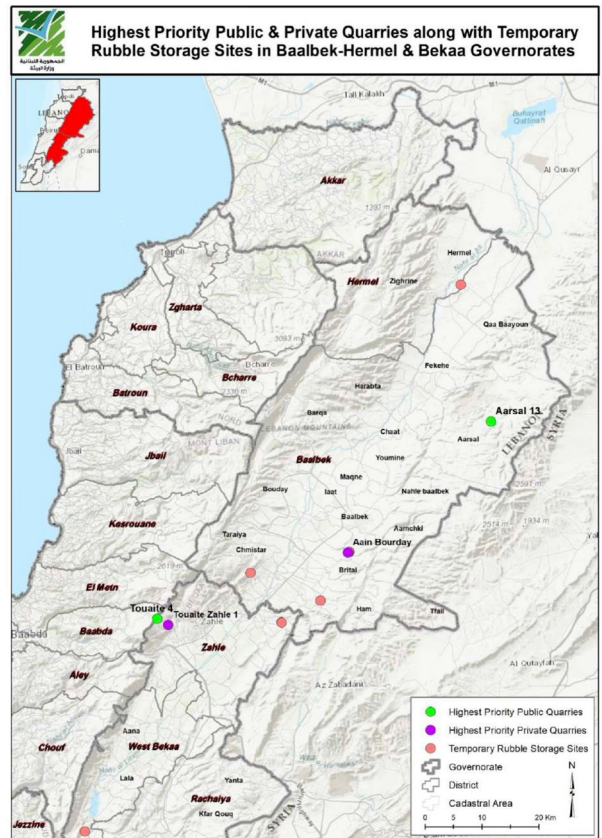
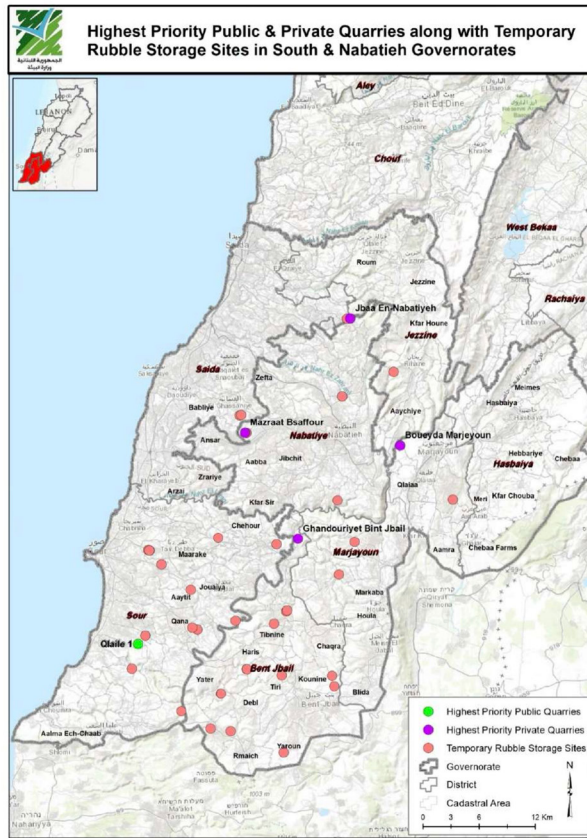
رفع الأنقاض

شو صار بالسنتين يللي مرقوا؟

في كانون الأول 2024 وكانون الثاني 2025، أصدرت وزارة البيئة تعميمين لتنظيم إدارة الركام الناتج عن الحرب، حدّدت فيهما آليات نقل الردميات وفرزها ومعالجتها والتخلّص منها، مع توجيه نقلها إلى المقالع والمواقع المتدهورة بيئياً، أو إلى مواقع تجميع مؤقتة عند تعدّر ذلك، وفق شروط وضوابط بيئية. وقد تمّ اعتماد قائمة تضم أكثر من 600 مقلع وموقع مهممل كأماكن محتملة لإيداع الركام. كما وُضعت دفاتر شروط وأنجزت تلزيمات أعمال إزالة الأنقاض لمتعهّدين في المناطق المتضرّرة، من قبل مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة واتحاد بلديات الضاحية الجنوبية لبيروت.

وبالتوازي، شكّلت الأمم المتحدة «فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالأنقاض» (UN Debris Task Force) بهدف تنسيق إدارة الأنقاض، وأفادت تقارير الفريق المُشكّل في عام 2025 بإزالة غالبية الأنقاض. غير أنّ نسب الإزالة المعلنة غير مكتملة، إذ بقي نقلها وفرزها وإعادة تدويرها وتحديد وجهتها النهائية مراحل منفصلة عن أعمال رفعها من المناطق المتضرّرة.

مواقع المقالع العامة والخاصة ذات الأولوية لتخزين الركام الدائم ومواقع تخزين الركام المؤقتة



المصدر: موجز عن الإدارة المستدامة للركام بعد الحرب ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ في لبنان - وزارة البيئة

شو صار مؤخراً؟

واصل مجلس الجنوب تنفيذ أعمال الهدم ورفع الركام من المباني المتضررة في الجنوب والبقاع الغربي، [استناداً إلى المناقصات التي أُجريت عام 2025](#). وبحسب رئيس دائرة التنفيذ في المجلس، تستمر الأعمال عبر شركتي «بيتا» للهندسة والمقاولات و«EMC» (إيلي معلوف). كما طرح المجلس مناقصات إضافية لهدم المباني المتضررة وإزالة أنقاضها بحسب الأفضية. فيما يذهب الركام الذي يُرفع من الشوارع في مناطق الجنوب إلى «مكبات معتمدة بإشراف وموافقة وزارة البيئة، ومن بينها مكبّ عين قانا وحَبُوش لأنقاض منطقة النبطية ومكبّ الرشيدية وطير دبا لمنطقة صور».

وفي الضاحية الجنوبية لبيروت، [أعلن رئيس اتحاد بلدياتها محمد ضرغام إزالة نحو 60% من الركام](#)، مع استمرار الأعمال وفق الآلية المعتمدة سابقاً، من خلال شركة «البنيان ش.م.م» التي رست عليها مناقصة كانون الثاني 2025 بقيمة نحو 492 مليار ليرة لبنانية. وتقوم هذه الآلية على نقل الأنقاض إلى مركز فرز في المريجة، حيث يُفصل الحديد والمواد القابلة لإعادة الاستخدام أو التدوير، قبل نقل الردميات الإسمنتية إلى الخلية الثالثة من مطمر الكوستا برافا، تمهيداً لاستخدامها في ردم أجزاء إضافية من البحر. وبحسب المعطيات المعلنة، تُقدّر كمية الركام الناتجة عن الحرب الأخيرة في الضاحية بنحو 600 ألف متر مكعب، مقارنةً بنحو 1.2 مليون متر مكعب خلّفتها الحرب السابقة. وفي هذا السياق، [أشار تقرير](#) للجزيرة إلى إضافة نحو 13 هكتاراً إلى مساحة مطمر الكوستا برافا لاستيعاب الردميات.



وعلى صعيد تنظيم معالجة الأنقاض، [أعلن مجلس الإنماء والإعمار](#)، ضمن مشروع الدعم الطارئ للبنان (LEAP)، تكليف دار الهندسة بالشراكة مع الشركة الإيطالية «HYDEA»، في 27 آب 2026، تقديم المؤازرة الفنية لإدارة الأنقاض في عدد من المقالع التي ستحددها الوزارة المعنية، بهدف تنظيم عمليات تجميع الركام ومعالجته والحدّ من المخاطر البيئية والصحية المرتبطة به.

شو الإشكالية؟

لا تزال أعمال رفع الأنقاض تواجه [إشكاليات أساسية سبق أن سلطنا الضوء عليها خلال عام 2025](#)، فيما تكشف المستجدات الأخيرة استمرار الفجوة بين الخطط الموضوعة والتنفيذ على الأرض. فالإشكالية لا تقتصر على إزالة الركام من المناطق المتضررة، بل تتعلق أيضاً بكيفية إدارته، والجهات المسؤولة عن نقله ومعالجته، ووجهته النهائية، وما قد يترتب على ذلك من مخاطر بيئية وصحية.

على صعيد التنفيذ، لا يزال ملف رفع الأنقاض موزعاً بين جهات رسمية عدة، تتولى كل منها جزءاً من العملية، من فتح الطرقات وإزالة أنقاض المباني إلى نقل الركام وتحديد مواقع التخلص منه. ورغم التعميمين الصادرين عن وزارة البيئة والتلزيقات التي أُنجزت، لا يزال تعدد الجهات المعنية وتداخل صلاحياتها يطرح إشكاليات تتعلق بالتنسيق والرقابة والمساءلة.

لكن الإشكالية الأبرز تتعلق بمصير الركام بعد رفعه من المناطق المتضررة. ففي الجنوب، يُنقل الركام إلى مكبات معتمدة من وزارة البيئة، من دون أن تتوافر معلومات كافية حول مدى خضوع هذه المواقع لعمليات فرز ومعالجة وإعادة تأهيل بيئي.

أمّا في الضاحية الجنوبية، فتستمر عملية نقل الركام إلى مطمر الكوستا برفا، بعد فرز بعض المواد القابلة لإعادة الاستخدام والتدوير، لاستخدام الردميات المتبقية في توسيع المطمر وردم أجزاء إضافية من البحر. ويشير ذلك تساؤلات جدية حول مدى سلامة هذه الممارسات، خصوصاً مع احتمال احتواء الركام على ملوثات ومواد خطرة ناتجة عن القصف وتدمير المباني، وما قد يترتب على طمرها من مخاطر على البيئة البحرية والتربة والمياه الجوفية. إذ لا يعني فرز الحديد وبعض المواد القابلة لإعادة الاستخدام بالضرورة خضوع باقي الركام لمعالجة بيئية كافية قبل التخلص منه.

وتتضح هذه الإشكالية أكثر عند مقارنة الممارسات القائمة بالأهداف المعلنة للإدارة المستدامة للأنقاض. فقد وضعت [وزارة البيئة، في تقريرها الصادر في أيلول 2025](#)، خارطة طريق تهدف إلى إعادة استخدام وتدوير ما يصل إلى 70% من الركام. لكن لا يزال من غير الواضح مدى التقدم الفعلي في تنفيذ هذه الأهداف، وحجم الركام الذي أُعيد تدويره أو استخدامه، مقارنة بالكميات المنقولة إلى المكبات والمطامر.

تمويل الإعمار

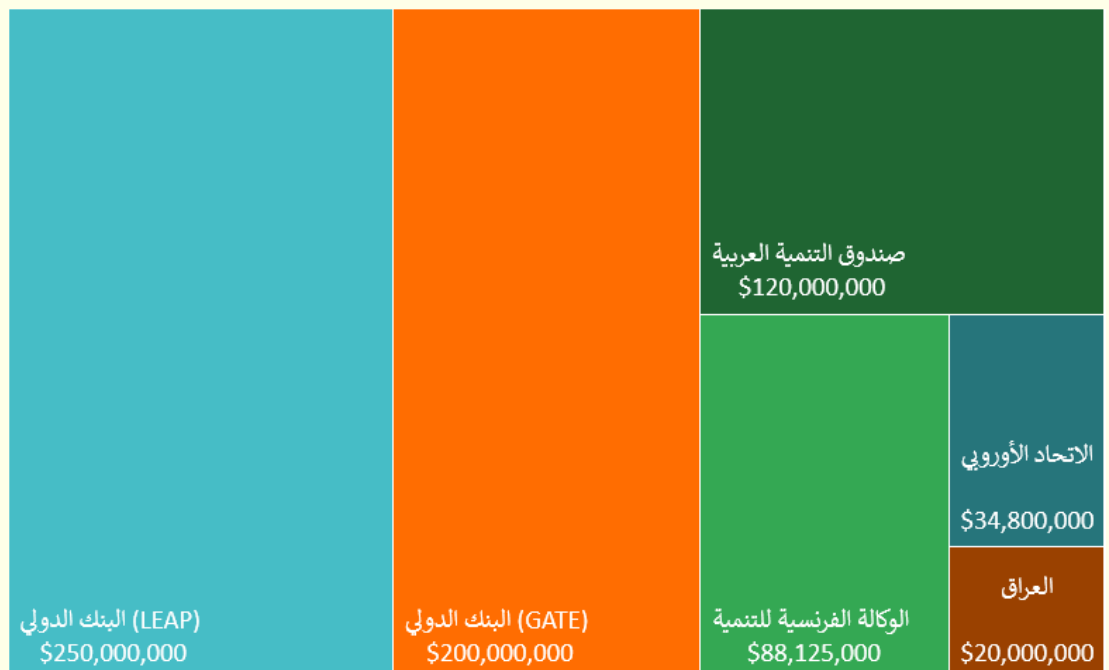
شو صار بالسنتين يللي مرقوا؟

منذ وقف إطلاق النار الأول في 2024، بات واضحاً أنّ مقارنة الحكومة لتمويل إعادة الإعمار يعتمد على المنح والقروض بشكل أساسي وليس على التمويل الداخلي إلا بشكل خجول. وهو ما ظهر من خلال [مشروع موازنة 2026](#) الذي أتى خالياً من أيّ ذكر لمعالجة نتائج الحرب، ولم يرصد سوى 0.5% من الموازنة لإعادة الإعمار، ورفع الردم، والتعويض عن المتضررين من الحرب. وقد خصص 31 مليون دولار لإعادة الإعمار، 25 مليون منها لمجلس الجنوب و6 ملايين للهيئة العليا للإغاثة.

أمّا فيما خصّ القروض المتّفق عليها حتى قبل التصعيد الثاني، فهي 250 مليون دولار من البنك الدولي (LEAP) من أصل إطار سقفه مليار دولار، بالإضافة إلى [75 مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية](#) و30 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي، ومساعدات أخرى من [العراق الذي سيقدم 20 مليون دولار](#)، و[استعداد صندوق التنمية العربية للمساهمة بمبلغ يصل إلى 120 مليون دولار أميركي](#). مع التأكيد على أنه لم يُصرف أي مبلغ حتى التصعيد الثاني، كونها لم تُصدّق كقوانين في مجلس النواب.

وأقرّ مجلس النواب في كانون الأول 2025 قرض البنك الدولي بقيمة 250 مليون دولار لتنفيذ مشروع المساعدة الطارئة للبنان (Lebanon Emergency Assistance Project – LEAP)، إلا أنه يركّز في مرحلته الأولى بصورة أساسية على إزالة الركام، واستعادة الخدمات والبنى التحتية الحيوية، فيما تبقى إعادة بناء المباني المهدّمة، ولا سيما المساكن، خارج نطاق التمويل المباشر.

الأموال المنتظرة لإعادة الإعمار



شو صار مؤخراً؟

في 26 حزيران 2026، وُقِّعَ «اتفاق الإطار» بين لبنان وإسرائيل برعاية أميركية. ربط هذا الأخير إطلاق عملية إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي، والحصول على الدعم الدولي، بنزع السلاح، محددًا في البند الثاني «بعد التأكد من نجاح نزع سلاح الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وتفكيك بنيتها التحتية، ستبدأ جهود إعادة الإعمار المدعومة دولياً». وهو ما يجعل تمويل إعادة الإعمار مرتبطاً بتحقيق شروط أمنية وسياسية، بدلاً من التعامل معه كاستحقاق مستقل لتلبية احتياجات المتضررين وضمان عودتهم.

وفي هذا السياق المأزوم والشروط الأمنية الخارجية، جاء إقرار مجلس النواب في 16 تموز 2026 لمشروع القانون الرامي إلى زيادة حصة لبنان في رأسمال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) كمحاولة من السلطة السياسية للحفاظ على العضوية الفعالة للبنان وتأمين قنوات بديلة للقروض الميسرة والمنح الموجهة للقطاع الخاص والبنية التحتية. ومع ذلك، فإن هذا الرهان على المؤسسات الدولية يصطدم بدوره بالاشتراطات الهيكلية الصارمة للمانحين، ما يترك ملف التمويل الخارجي مكبلاً بالكامل.

بالتوازي مع ذلك، أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية أن كلفة إعادة إعمار لبنان تُقدَّر بنحو 9.2 مليارات دولار، مشيرة إلى أن الدولة تعوّل على المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر روما 2 لتأمين هذا الدعم المفقود. وفيما تعجز القنوات الكبرى عن التدفق، تقتصر المساعدات الخارجية المتاحة على مبادرات محدودة وموضعية، كـ المساعدة التي قدّمها منظمة اليونسكو بـ 100 ألف دولار لترميم موقع البص الأثري في صور، وهي مبالغ بالرغم من أهميتها الثقافية، تؤكد أن التمويل الدولي لا يزال محصوراً في إطار الإغاثة والترميم الأولي بعيداً عن ورشة الإعمار الشاملة.

وفي المقابل، لم يُظهر مشروع موازنة عام 2027 تحوّلاً جوهرياً في مقاربة التمويل الداخلي لإعادة الإعمار. فقد أحال وزير المالية مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء، الذي ناقشه خلال أيلول، قبل إحالته إلى مجلس النواب في مطلع تشرين الأول. وفيما كشفت الموازنة أنّ الكلفة التراكمية للأضرار المادية المباشرة الناتجة عن الحربيين المتتاليين هي نحو 11 مليار دولار، لحظت اعتمادات بقيمة 4,500 مليار ليرة لبنانية (50.3 مليون دولار) ضمن موازنة مجلس الجنوب و2,500 مليار ليرة (27.9 مليون دولار) ضمن موازنة الهيئة العليا للإغاثة فقط لدفع مساعدات للمتضررين، بدلات الإيواء، والتدعيم الإنشائي.

الإشكالية

يعيد كلّ ذلك ويؤكد أنّ السلطة السياسية في لبنان، تتخلّى عن مسؤوليتها في إعادة الإعمار مع الاعتماد شبه الكامل على القروض والمنح لإطلاق أي مبادرة، وتضع الملف تحت رحمة الجهات المانحة الخارجية وأجنداتها والشروط السياسية التي ترافقها.

ولا تقتصر الإشكالية على محدودية التمويل الخارجي المرصود لإعادة الإعمار وشروطه، بل تتعداها إلى التأخر في تفعيل الأموال المتوافرة أو المعلن عنها. فبحسب ما أوردته [صحيفة «الأخبار» في 16 تشرين الأول 2026](#)، ينتظر وزير المالية ياسين جابر قراراً من رئيسي الجمهورية والحكومة لصرف نحو 35 مليون دولار متوافرة في الخزينة العامة لدعم إعادة الإعمار. كما أفاد التقرير برفض رئيس الحكومة مراسلة الجامعة العربية لتسلّم مبلغ الـ 20 مليون دولار التي دفعها العراق، وامتناعه عن المضي في أي إجراء تنفيذي لاستخدام الـ 75 مليون يورو من باريس، كذلك يضع الرئيسان العراقيين أمام استخدام قسم من قرض للبنك الدولي في مجال الإعمار والإغاثة.

وفي ظلّ هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى مقارنة تمويلية لا تقتصر على انتظار المساعدات الخارجية، بل تقوم على تأمين موارد مالية مستدامة ومتنوّعة، تتيح المضي في التعافي وإعادة الإعمار، بعيداً عن الارتهان للتمويل المشروط أو استخدام الدعم المالي أداةً للضغط السياسي. ويشمل ذلك تفعيل مصادر تمويل سيادية داخلية غير مستغلة، مثل الأموال المودعة في مصرف لبنان، ومليار دولار لم تسددها شركات الإسمنت، وإخضاع التعديلات على الأملاك العامة البحرية للضريبة، وتعزيز التحصيل الضريبي عموماً.

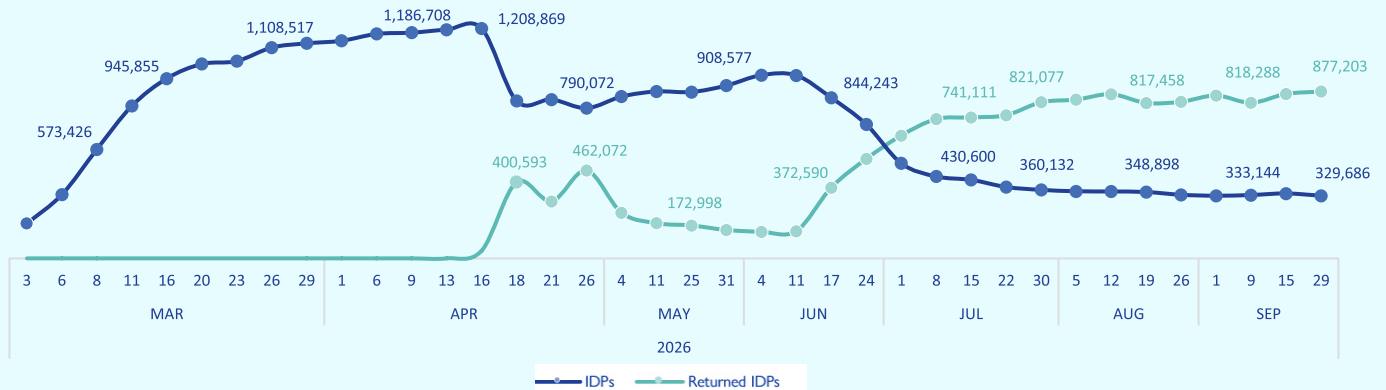
النزوح

بلغ عدد النازحين اليوم - **بحسب تقرير المنظمة الدولية للهجرة الأخير** - 329,686 شخصاً حتى 29 أيلول 2026، مقابل 877,203 شخصاً سجلت عودتهم. من بين النازحين الحاليين، يأتي 93% من خمسة أفضية هي بنت جبيل (27%)، والنبطية (25%)، وصور (22%)، ومرجعيون (11%)، وبعبدا (8%). في المقابل، تستضيف أفضية بيروت (27%)، وصيدا (18%)، وصور (14%)، والشوف (10%)، وعاليه (8%) نحو 77% من النازحين. وتظهر هذه الأرقام مدى الضغط الذي يتحمله عدد محدود من المناطق المستضيفة، بالتوازي مع استمرار تعذر العودة إلى عدد من المناطق.

لا يقيم معظم النازحين في مراكز الإيواء الجماعية، بل يعتمدون أساساً على سوق الإيجارات. ووفقاً لتقرير المنظمة الدولية للهجرة وحتى 29 أيلول، يقيم 78% من النازحين في مساكن مستأجرة، و10% في مساكن ثانوية، ونحو 8% لدى أسر مضيفة، فيما يقيم نحو 4% في مراكز إيواء.

Number of IDPs – By date*

عدد النازحين/ات والعائدين/ات



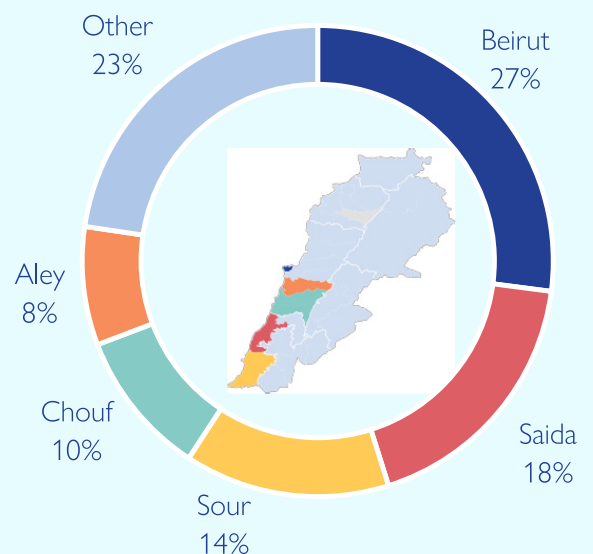
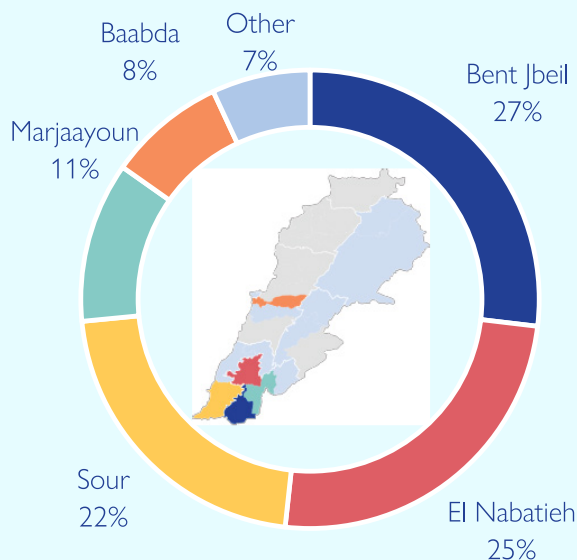
المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (١ تشرين الأول ٢٠٢٦)

نسبة النازحين/ات بحسب القضاء الذي نزحوا منه

نسبة النازحين/ات بحسب القضاء الذي نزحوا إليه

Figure 2: IDPs distribution by district of origin

Figure 1: IDP distribution by district of displacement

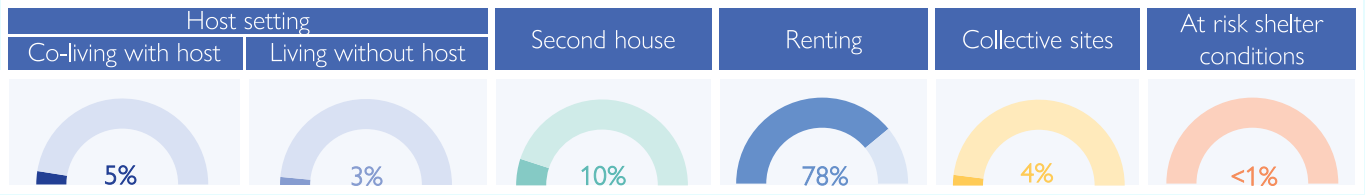


المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (١ تشرين الأول ٢٠٢٦)

المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (١ تشرين الأول ٢٠٢٦)

توزيع نسبة النازحين/ات بحسب طريقة الوصول الى السكن

IDPs Distribution by Housing Type – By Governorate of displacement



المصدر: تقرير المنظمة الدولية للهجرة (١ تشرين الأول ٢٠٢٦)

مراكز الإيواء

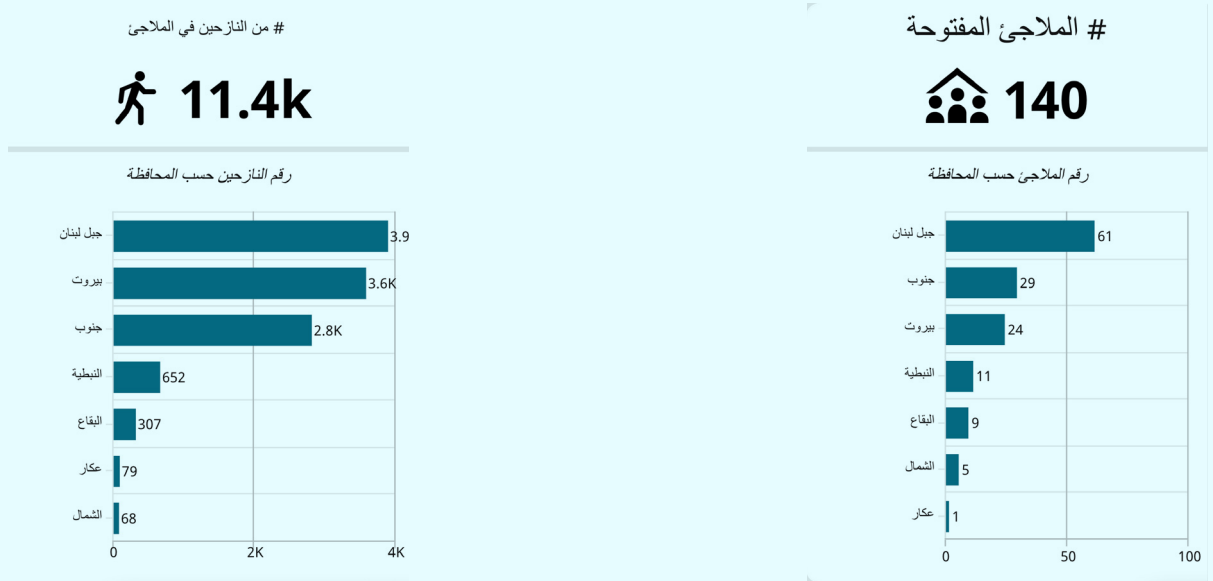
بالنسبة لمراكز الإيواء تحديداً فبحسب لوحة بيانات «متابعة الملاجئ والنزوح» (الصادرة عن وحدة إدارة مخاطر الكوارث والصليب الأحمر اللبناني والمجلس الوطني للبحوث العلمية)، يسجل حتى تاريخ 22 تشرين أول وجود 140 مركز إيواء مفتوح، من بينها 96 مركز لا يزال يتمتع بقدرة استيعابية تستضيف ما يقارب الـ 11,400 نازح. وتظهر البيانات أن إجمالي الإشغال في هذه المراكز يبلغ 11,368 شخصاً من أصل طاقة استيعابية كلية تقدر بـ 32,537 شخص، مع تركّز ثقل هذه المراكز والنازحين فيها بشكل أساسي في محافظة جبل لبنان (61 مركزاً يضم نحو 3.9 ألف نازح)، يليها بيروت (24 مركزاً يضم نحو 3.6 ألف نازح) والجنوب (29 مركزاً يضم نحو 2.8 ألف نازح).

ومن الجدير بالإشارة أنّه حتى 19 آب وبحسب إحصاءات «الهيئة الوطنية للإغاثة» (صامدون)، لا يزال 8% فقط من مجموع النازحين في مراكز إيواء، بينما الغالبية الساحقة تقيم في منازل. وللملاحظة فعدد المراكز وقتها كان أعلى من اليوم وكان لا يزال هناك 223 مركز إيواء يستقبل نحو 5738 عائلة، (120 ألفاً و202 نازح). وتتوزّع هذه المراكز جغرافياً وقتها بين 114 مركزاً في بيروت والجبل، 38 مركزاً، جنوب لبنان شمال الليطاني، 36 مركزاً في الشمال وجبل لبنان، 27 مركزاً جنوب الليطاني، 8 مراكز في البقاع. وهذه المراكز هي في الغالب مدارس رسمية افتُتحت لاستقبال النازحين.

وبالتالي وبمقارنة سريعة بين منتصف شهر آب واليوم نرى أن الاتجاه هو تخفيض عدد المراكز. فقد انخفض عددها بشكل ملحوظ من 223 مركز إيواء كانت تستقبل أكثر من 120 ألف نازح إلى 140 مركز إيواء فقط اليوم، تستضيف نحو 11,400 نازح، وهو ما يعكس عملية إغلاق تدريجي للمراكز وتراجعاً كبيراً في أعداد المقيمين فيها لصالح خيارات سكنية أخرى كالإيجار، بالتوازي مع تباين التوزيع الجغرافي للمراكز بين المرحلتين.

مجموع مراكز الإيواء الجماعية وتوزعها على المحافظات

عدد النازحين/ات وتوزعهم/ن على المحافظات

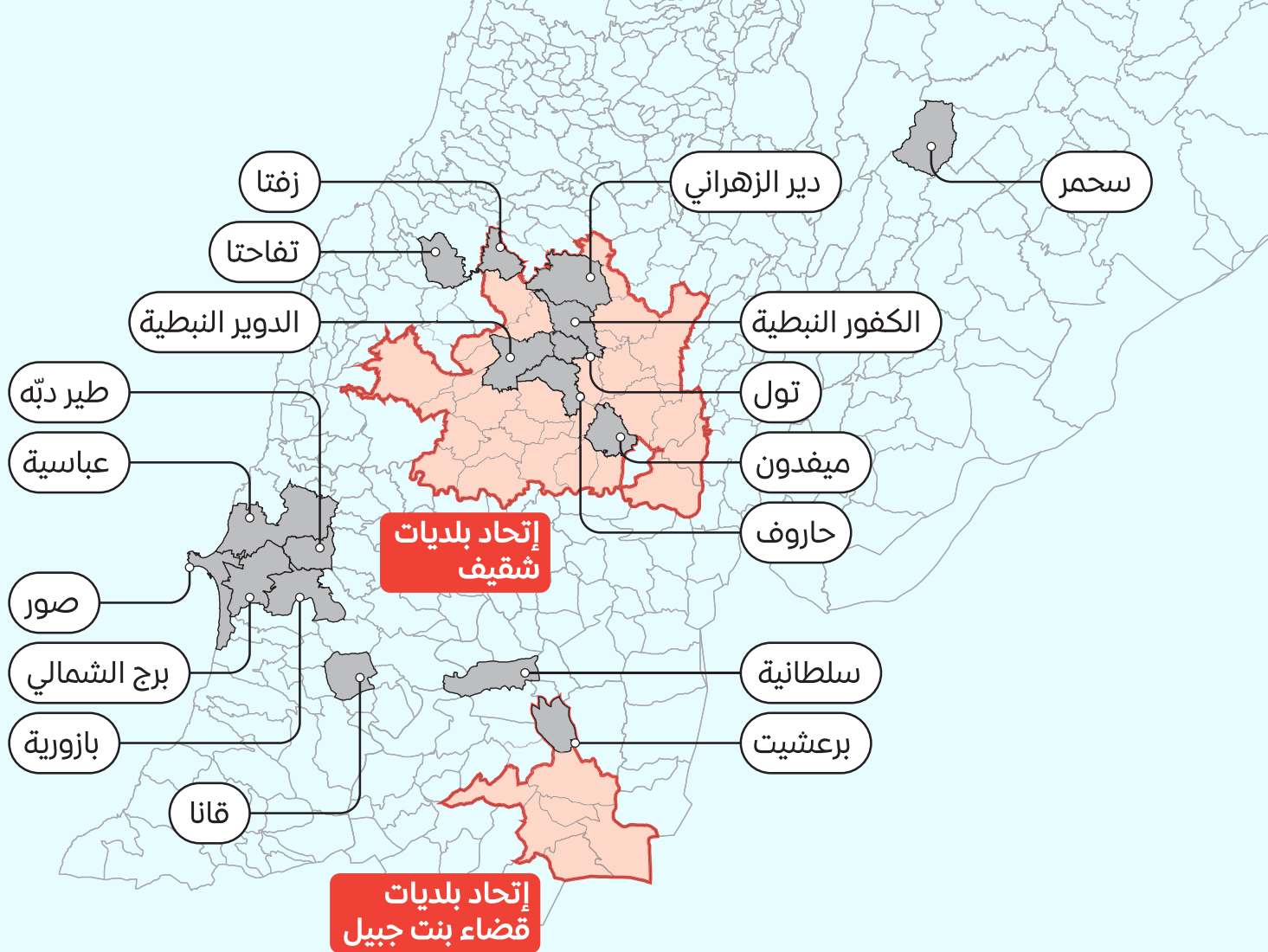


المصدر: لوحة بيانات «متابعة الملاجئ والنزوح» تاريخ ٢٢ تشرين الأول ٢٠٢٦ (الصادرة عن وحدة إدارة مخاطر الكوارث والصليب الأحمر اللبناني والمجلس الوطني للبحوث العلمية)

الإيجار

من مجمل النازحين يسكنون عبر الاستئجار، فيما يشهد سوق الإيجارات ارتفاعاً جنونياً في الأسعار في المناطق التي ما زالت تستضيف نازحين، بالإضافة إلى مناطق العودة وتساعد الطلب عليها. لم يتدخل المعنيون الرسميون لدعم النازحين المستأجرين أو وضع ضوابط للإيجارات. فتحرّكت السلطات المحليّة في بعض المناطق لتنظيم سوق إيجارات متغلّت ويتسم بالاستغلال الفظيع نتيجة وجود حاجة ميدانية ومشكلة سكن حقيقية وملحّة خلّفتها الحرب وتراكم عقود قبلها.

بين 18 و27 حزيران 2026، أصدرت خمس عشرة بلدية واتحادان بلديان في محافظتي النبطية والجنوب بيانات نشرتها عبر صفحاتها الرسمية تتضمّن إجراءات للحدّ من ارتفاع بدلات الإيجار ومنع الاستغلال بحق العائدين إلى بلداتهم بعد نزوحهم القسري بسبب العدوان الإسرائيلي. اعتمدت هذه البيانات على التوعية والإرشاد، من خلال دعوة المالكين إلى مراعاة الظروف الاستثنائية، وتشجيع الامتناع عن استغلال حاجة العائدين، وإطلاق حملات تدعو إلى التضامن، مثل حملة اتحاد بلديات قضاء بنت جيبيل تحت شعار "المنزل للعيش وليس للاستغلال". كما دعت عدّة بلديات إلى تسجيل عقود الإيجار وتوفير آليات لتلقي شكاوى المواطنين، بما يعزّز الشفافية ويوفّر وسيلة لمعالجة النزاعات وحماية حقوق طرفي العلاقة الإيجارية. ويمكن فهم هذه الإجراءات باعتبارها جزءاً من اجتهاد البلديات، استناداً إلى الصلاحيات العامة المنصوص عليها في المادة 47 من قانون البلديات، بما يساهم في الحد من الممارسات الاستغلالية ودعم الوصول إلى السكن خلال مرحلة العودة.



تنظيم الإيجار على المستوى المحلي: تعاميم في ظل العودة إلى الجنوب

تصميم: عماد قعفراني

شو عملت الحكومة منذ وقف إطلاق النار الأخير؟

استعداداً للعام الدراسي، تعمل الدولة على إخلاء المدارس التي ما زالت تُستخدم مراكز إيواء، من خلال ما وُصف كـ «خطة شاملة» أعدتها وزارة التربية بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والمحافظين حدّدت بموجبها المدارس التي تستدعي المباشرة بأعمال الصيانة والتأهيل تمهيداً لإخلائها من النازحين. ولفتت مصادر متابعة في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان إلى أن الوزارة لم تطلب مغادرة كلّ المدارس، ولكنّها تحدثت عن بيروت وصيدا تحديداً، حيث الثقل الأساسي للنازحين.

وفي هذا الإطار، رُفع كتاب من الحكومة اللبنانية إلى وزير الداخلية والبلديات لمتابعة تنفيذ الخطة التي تقوم على دمج مراكز الإيواء وتقليص عددها، مع الإبقاء على عدد محدود من المراكز لاستقبال النازحين الذين لم يتمكنوا بعد من العودة. بموجب الخطة، من المفترض أن ينخفض عدد مراكز الإيواء في بيروت إلى نحو 20 مركزاً مدرسياً أساسياً، بعدما كان يبلغ عددها 151 مركزاً خلال ذروة النزوح، بينما كان يبلغ 43 مركزاً منذ شهر تقريباً. علماً أن هذه المراكز لا تقتصر على المدارس فحسب، بل تشمل أيضاً مباني وتجهيزات أخرى استُخدمت لإيواء النازحين.

على الأرض وحتى منتصف تشرين الأول، بدأت السلطات بإعادة توزيع النازحين وتقليص مراكز الإيواء بالفعل ففي صور، حيث كان يوجد 19 مركز إيواء، بينها 16 مدرسة، جرى تجهيز مراكز بديلة في مبان بلدية ومدارس غير مستخدمة، في بلدات جبال البطم والحميري والعباسية. وفي صيدا، دمج النازحون من سبعة مراكز في ثلاثة مراكز تضم نحو ألف شخص، مع التوجه إلى إخلاء مؤسسات تعليميتين إضافيتين، يرحّج نقل المقيمين فيهما إلى مراكز خارج المدينة. أما في بيروت، فشملت الخطة إخلاء المدارس من العائلات القادرة على العودة إلى قراها، ونقل من لا يستطيعون العودة إلى مراكز أخرى داخل العاصمة. لكنّ التحقيق الميداني للمفكّرة القانونية أظهر أن البدائل ليست مجهزة بالكامل، إذ افتقرت بعض المراكز المستحدثة في جبال البطم والحميري إلى التدفئة والكهرباء الكافية والبرادات، فيما رفضت عائلات الانتقال بسبب ضيق الغرف أو غياب النوافذ أو المخاوف الأمنية. كما أفاد بعض النازحين في بيروت بأنهم طلب منهم إخلاء مراكزهم من دون عرض بدائل عليهم.

بموازاة ذلك، ظهر تدريجياً اقتراح شراء البيوت الجاهزة لإيواء النازحين. ففي تموز 2026، وافق مجلس الوزراء على طلب الهيئة العليا للإغاثة ومجلس الجنوب شراء بيوت جاهزة، وذلك عبر التعاقد المباشر، وبعد استقصاء الأسعار. وقد أعلن من جهته رئيس مجلس الجنوب هاشم حيدر عن البدء بتأمين البيوت الجاهزة للسكن لمن ليس لديه بيت إضافة إلى تأمين بدلات إيواء للأهالي ضمن خطة عمل الحكومة لما فيه مصلحة الأهالي.

وتظهر متابعة هذا الموضوع في بيانات بعض البلديات مثل بيان بلدية حاريس - بنت جبيل، والتي أعلنت فيه آلية متابعة طلبات الإيواء والاستفادة من البيوت الجاهزة. وأشارت البلدية إلى أن الهيئة العليا للإغاثة هي الجهة الرسمية المخولة بمتابعة برامج المساعدات والإيواء، ويمكن للراغبين بالاستفسار التواصل معها عبر الهاتف أو من خلال مكاتب المحافظات.

كما لفتت إلى أن مجلس الجنوب يتولّى إعداد الدراسات المتعلقة بتمويل وتركيب البيوت الجاهزة في القرى والبلدات المتضررة في الجنوب، بالتنسيق مع البلديات. وأكدت البلدية أن تقديم الطلبات يتطلب تأمين المستندات اللازمة، ولا سيما إثبات ملكية العقار، على أن تقوم البلدية بالكشف الميداني ورفع لوائح الأسماء إلى الجهات المختصة.

لكن وصول البيوت الجاهزة إلى الجنوب لم يترجم بالضرورة إلى تأمين مساكن للأسر التي فقدت منازلها. ففي آب 2026، وصل عدد من الوحدات إلى بلدة قعقعية الجسر في قضاء النبطية، ليتبين أن الوحدات المقدمة كهبة لم تكن مخصصة لإيواء العائلات المتضررة، بل طرحت إمكانية استخدامها بديلاً من القصور البلدية والمخافر ومراكز الدفاع المدني وغيرها من المباني العامة والبلدية التي دمرها العدوان. وأوضح رئيس مجلس الجنوب أن الوحدات المقدمة كهبة، والمؤلفة من غرفة واحدة، لا تصلح بصيغتها الحالية لإيواء العائلات، مشيراً إلى البحث في تخصيصها للمباني العامة. ويطرح ذلك تساؤلات حول مدى التقدم في تنفيذ قرار تأمين السكن للمتضررين، ومدى ملاءمة الوحدات المتوافرة لاحتياجات الأسر التي فقدت منازلها.

بالإضافة إلى البيوت الجاهزة، رصدنا أيضاً بدلات الإيواء كأحد حلول الإيواء المعتمدة من الحكومة. فقد أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية عن إطلاق المرحلة التجريبية لبرنامج بدل الإيجار النقدي للمتضررين من الحرب، ضمن خطة الحكومة للعودة والتعافي المبكر تمهيداً لإعادة الإعمار. ويشكّل دعم الإيجار خطوة يمكن أن تساعد الأسر التي لا تستطيع العودة على تحمّل كلفة السكن، إلا أن أثر البرنامج يبقى مرتبطاً بمعايير الاستفادة منه، وعدد الأسر التي يشملها، وقيمة المساعدة ومدتها، ومدى تناسبها مع بدلات الإيجار الفعلية. ومن هنا، تبرز أهمية توضيح نطاق البرنامج وآليات تنفيذه، وعدم الاكتفاء بالإعلان عنه بوصفه استجابة لأزمة السكن.

الاشكالية

يدل هذا الرصد على أن الحكومة لا تزال تتعامل مع النزوح كحالة ظرفية، إذ تتركز المقاربة السائدة على تأمين بدل إيجار مؤقت أو توزيع البيوت الجاهزة، من دون معالجة متكاملة للاحتياجات السكنية والاجتماعية والاقتصادية للأسر النازحة. وتكشف المبادرات البلدية للحد من ارتفاع بدلات الإيجار عن بعد آخر من الأزمة، إذ يواجه النازحون صعوبة في الوصول إلى مساكن ميسورة الكلفة، في ظل محدودية التدخلات الرسمية لتنظيم سوق الإيجارات وحماية المستأجرين من الممارسات الاستغلالية.

ولا يقتصر توفير السكن على تأمين مأوى، بل يقتضي ضمان شروط العيش والاستقرار، بما يشمل استعادة الخدمات والبنية التحتية ومصادر الرزق، وإصلاح المنازل المتضررة، بما يتيح للأسر استئناف حياتها اليومية. وتزداد هذه الشروط إلحاحاً في ظل استمرار الاعتداءات والاحتلال في مناطق من الجنوب.

يستدعي ذلك الانتقال من إدارة النزوح كحالة طارئة إلى اعتماد سياسة سكنية عادلة، تشمل إقرار تشريعات تضبط سوق الإيجارات وتحمي المستأجرين، بالإضافة إلى وضع خطط إيواء تستفيد من المباني الشاغرة العامة والخاصة، مع إعطاء الأولوية لتأمين مساكن قريبة من مناطق الأصل متى أمكن. وينبغي أن تتجاوز هذه السياسة الاستجابة المباشرة للاحتياجات السكنية، لتحّد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية للنزوح، وتدعم قدرة الأسر على الحفاظ على استقرارها واستعادة سبل عيشها.

مبادرات دعم العودة

إنّ العودة حق فوري وغير قابل للتصرف، وبالتالي يجب دعم مسار العودة ودعم صمود العائدين، عبر تحرك السلطات المعنية فوراً لتأمين خدمات مؤقتة، تأمين الوصول إلى الأراضي الزراعية، ووضع خطط تعافي وإعادة إعمار محلية. في ظل هذا الغياب، هناك مبادرات محلية أو مجتمعية قادت بها جمعيات ومنظمات أهلية وبلديات ومجموعات تطوعية، بهدف دعم العائدين والتخفيف من الأعباء التي يواجهونها، أو عبر وضع خطط محلية لإعادة الإعمار.

في ما يلي نعرض بعض المبادرات التي شهدت المناطق المتضررة خلال الأشهر الماضية.

في زوطر الغربية، ساهمت جمعية «وتعاونوا» في دعم عودة الأهالي خلال آب 2026، عبر تقديم بيت جاهز للبلدية لتسهيل معاملات العائدين وتلبية احتياجاتهم، وإنشاء مطبخ ميداني يوفّر وجبات يومية لنحو 150 عائلة. كذلك، شملت الجهود المبذولة في البلدة في الكشف على 50 منزل متضرّر جزئياً، وتأمين خزانات مياه وأنظمة طاقة شمسية ومستلزمات أساسية، مع التحضير لاستكمال المسح ليطل نحو 40 منزلاً إضافياً. وعلى نطاق أوسع، ساهمت الجمعية في تأمين مقومات الصمود للأهالي في قرى جنوب الليطاني، من خلال توزيع 3500 حصّة تضمّ ثلاجات وغسّلات وأدوات مطبخ وأثاثاً أساسياً، دعماً للعائلات المقيمة في المنازل غير المدمّرة أو المتضررة جزئياً والقابلة للسكن.

وفي شقرا ودوبيه في قضاء بنت جبيل، نظّمت البلدية، بالتعاون مع وزارة الزراعة ومنظمة مالطا لبنان، لقاءً تعريفياً حول برنامج زراعي إنساني يهدف إلى دعم نحو 4000 مزارع ومنتج زراعي، وتعزيز صمود المجتمعات المحلية واستقرارها، من خلال دعم المزارعين والمنتجين الزراعيين وتمكينهم من مواصلة العمل والإنتاج.

وفي 20 آب 2026، أطلقت نقابة المهندسين في بيروت مبادرة «مرصد القضايا العمرانية»، بمشاركة ممثلين عن البلديات والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني وخبراء في مجالات الهندسة والعمران والتراث. وتهدف المبادرة إلى توثيق الأضرار التي لحقت بالقرى والمدن اللبنانية، وإنشاء قاعدة بيانات رقمية للخرائط والصور، وإعداد دراسات وتصورات لإعادة تأهيل النسيج العمراني والتراثي في المناطق المتضررة، بالتنسيق مع البلديات والجهات المعنية.

وفي إطار المبادرات الهادفة إلى ضمان حقوق المتضررين في عملية إعادة الإعمار، طرحت لجنة حقوق الأشخاص المعوّقين من أصحاب البيوت والمصالح المدمّرة مجموعة من المطالب والمعايير لإعادة الإعمار والترميم، أبرزها إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد معايير تضمن ملاءمة المنازل لاحتياجاتهم، بما يشمل المداخل والممرات والمصاعد والحمامات والتجهيزات اللازمة للتنقل باستقلالية. كما طالبت اللجنة بإشراك المتضررين في لجان إعادة الإعمار وحصر الأضرار وتحديد الأولويات، وتأمين بدلات الإيواء والتعويضات والمساعدات الاجتماعية للعائلات التي فقدت منازلها وتعويض أصحاب المصالح والأعمال التي دُمّرت أو توقّفت بسبب الحرب.

في طبر حرّفا في قضاء صور، اعتمدت البلدية خطة محلية متكاملة لإعادة تأهيل البلدة وإعمارها، تقوم على تحديد الاحتياجات والمشاريع ذات الأولوية، وتوزيعها على خمس مراحل مترابطة.

وتتميّز المبادرة بوضع إطار محلي واضح لإعادة الإعمار، يتضمّن مشاريع محدّدة، والجهات المعنية بتمويلها أو تنفيذها، ومراحل تقدّم العمل فيها، بما يتيح تنسيق الجهود بين البلدية والمؤسسات الرسمية والمنظمات والجمعيات والجهات المانحة، وربط الاحتياجات الفورية برؤية أوسع لتعافي البلدة وإعادة إعمارها.

المرحلة الأولى – الحد الأدنى المطلوب

الرقم	المشروع	التوصيف	الحجة الممولة	مرحلة العمل
P20250001	إعادة تأهيل دورات المياه حسينية الإمام الصدر	إعادة تأهيل دورات المياه حسينية الإمام الصدر	تبرعات خاصة	تم التنفيذ
P20250004	إزالة الأنقاض والمخلفات	استخدام الآليات خاصة لرفع الأنقاض والركام من الأحياء والمنشآت	مجلس الجنوب	تم التنفيذ
P20250012	صيانة بئر خزان الحمرا	تصليح وتأهيل بئر خزان الحمرا مع كل ما يلزم من تجهيزات لضخ المياه من البئر الى خزان التجميع	مؤسسة المياه	تم التنفيذ

المرحلة الثانية – تأهيل البنى التحتية

P20250003	فتح الطرق وتخطيطها	تخطيط جميع طرق البلدة وترسيمها بهدف تحديد أماكن البنى التحتية	مجلس الجنوب	كتابة دفتر الشروط
P20250005	تخطيط وإظهار حدود الطرقات	تلزيم مهندسين مساحة لتخطيط وإظهار حدود الطرقات	بلدية طبر حرقا	كتابة دفتر الشروط
P20250014	صيانة بئر خزان بركة الرجمين	تصليح وتأهيل بئر بركة الرجمين مع خزان لتجميع المياه مع كل ما يلزم من تجهيزات لضخ المياه	مؤسسة المياه / UNIFIL	
P20250013	تأمين محطة طاقة شمسية لبئر خزان الحمرا	تأمين محطة طاقة الشمسية لضخ المياه ومن ثم دفش المياه الى خزانات البلدة	جمعية Save the children	تم التلزيم
P20250015	تأمين محطة طاقة شمسية لبئر خزان بركة الرجمين	تأمين محطة طاقة الشمسية لضخ المياه ومن ثم دفش المياه الى خزانات البلدة	جمعية Save the children	تم التلزيم
P20250016	ترميم المدرسة الرسمية	ترميم المدرسة لإيواء العائلات	مجلس الجنوب	
P20250007	إعادة تأهيل شبكة الكهرباء حتى المدرسة الرسمية	تركيب أعمدة جديدة، تجهيز المحطات، تمديدات للمرافق الحيوية (مدرسة، مركز صحي)	شركة مراد	
P20250008	تأمين إنارة للطرقات على طاقة شمسية	تأمين إنارة للطرقات على طاقة شمسية	العمل البلدي والجيش	
P20250009	إنشاء شبكة مياه جديدة متكاملة	بناء شبكة مياه جديدة بأفضل المواصفات مع عدادات وكل ما يلزم لضبط ومتابعة استهلاك المياه		
P20250010	إنشاء شبكة صرف صحي جديدة متكاملة	بناء شبكة صرف صحي بأفضل المواصفات مع محطة معالجة		
P20250020	ترقيت كل الطرقات	ترقيت جميع طرقات البلدة بناءً على التخطيط الذي يكون قد تم مسبقاً	مجلس الجنوب	
P20250006	إعادة تشجير الطرق الرئيسية	إعادة تشجير جوانب الطرقات		
P20250011	تأهيل خزانات المياه	تأهيل خزانات مياه البلدة	مجلس الجنوب	

المرحلة الثالثة – إعادة الإعمار

P20250002	إعادة تأهيل مجمع القامم	إعادة تأهيل الحسينية والجامع في الساحة ودعم بأثاث والوسائل السمعية والبصرية	تبرعات خاصة	قيد الكشف
P20250017	إعادة بناء مركز الدفاع المدني	إعادة بناء مركز الدفاع المدني مع كل ما يلزم من معدات وتجهيزات طبية	مجلس الجنوب	
P20250019	بناء المركز البلدي	إعادة إعمار المركز البلدي	مجلس الجنوب	
P20250018	إعادة إعمار البيوت	متابعة إعادة إعمار البيوت بناءً على الكشف الذي قام به مجلس الجنوب	مجلس الجنوب	

المرحلة الرابعة – الطاقة للبيوت وفرز النفايات

P20250021	دراسة إمكانية تأمين الطاقة الشمسية للبلدة	دراسة إمكانية تأمين الطاقة الشمسية للبلدة أو العمل على solar farm مع شمع والجبين وشحين	تمويل خارجي	
P20250022	تأمين معمل فرز النفايات للمنطقة	تأمين معمل فرز النفايات للمنطقة (طير حرقا، شمع، الجبين، شحين، الضهيرة، يارين، علما الشعب، الناقورة)	تمويل خارجي	
P20250023	تأهيل المكب وتأمين الحاويات	تأمين المكب، إنشاء نقاط فرز، توزيع مستوعبات جديدة مقاومة للحريق	تمويل خارجي	

المرحلة الخامسة – تأهيل عين الزرقا

P20250024	ترقيت طريق العين	ترقيت طريق العين مع حيطان دعم	مجلس الجنوب	
P20250025	إعادة إمكانية ضخ المياه من العين	إعادة إمكانية ضخ المياه من العين	مجلس الجنوب / مؤسسة المياه	
P20250026	إعادة تشييد البناء لتخزين وضخ المياه	إعادة تشييد البناء لتخزين وضخ المياه	مجلس الجنوب / مؤسسة المياه	
P20250027	صيانة خط الدفع من العين حتى خزان الحمرا	صيانة خط الدفع من العين حتى خزان الحمرا	مجلس الجنوب / مؤسسة المياه	
P20250028	تأمين محطة طاقة شمسية لضخ المياه من العين	تأمين محطة طاقة شمسية لضخ المياه من العين	مجلس الجنوب / مؤسسة المياه	
P20250029	تأمين خزان تجميع المياه قرب العين للري	تأمين خزان تجميع المياه قرب العين للري	مجلس الجنوب / مؤسسة المياه	

